المصالحة الوطنية في ليبيا من التوافق الوطني إلى بناء الدولة

د. مفيد خليفة البكباك*
mofid408@gmail.com
د. عزالدين مختار فكرون*
emfakrun@elmergib.edu.ly

DOI: 10.65727/2641-000-021-007

المستخلص:
تعد المصالحة الوطنية في ليبيا ركيزة بنيوية، وأحد أهم الاستحقاقات الوطنية اللازمة لتجاوز حالة الانقسام السياسي والمؤسسي التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك إشكالية المصالحة باعتبارها عملية ديناميكية شاملة تتجاوز التسويات السياسية النخبوية المؤقتة، لترتكز على بناء توافق وطني مستدام يُسهم في إعادة تأسيس الدولة وفق مبادئ الشرعية الدستورية والمواطنة وسيادة القانون، فبعد أكثر من عقدٍ على الانقسام السياسي والمؤسسي الذي مرت به البلاد، ما زالت ليبيا تواجه تحديات معقدة، واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، تبحث الورقة في هذه التحديات المرتبطة بإعادة بناء المؤسسات السياسية والأمنية، وترسيخ السلم الاجتماعي، واستعادة الثقة البينية بين مختلف المكونات السياسية والمجتمعية، وتكمن القيمة المضافة للدراسة في تقديم إطار عملي وآليات برمجة زمنيا "قصيرة، ومتوسطة، وطويلة المدى" لتنفيذ مسارات المصالحة، بما يضمن تحويل التوافقات السياسية إلى استقرار هيكلي دائم، يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، التوافق السياسي، بناء الدولة، العدالة الانتقالية، ليبيا، الاستقرار السياسي.

Abstract
National reconciliation in Libya constitutes a structural pillar and one of the most critical national prerequisites for overcoming the political and institutional division that the country has experienced in recent years. This study seeks to deconstruct the problematic of reconciliation as a comprehensive, dynamic process that transcends transient, elite-driven political compromises. Instead, it is predicated on forging a sustainable national consensus that contributes to refounding the state in accordance with the principles of constitutional legitimacy, citizenship, and the rule of law. More than a decade into the political and institutional fragmentation that has plagued the country, Libya continues to confront complex challenges. Utilizing a descriptive-analytical approach, this paper examines these

* د. مفيد خليفة البكباك، عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا.
* د. عزالدين مختار فكرون، عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه المرقب، ليبيا.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

challenges related to rebuilding political and security institutions, consolidating social peace, and restoring mutual trust among various political and societal components. The added value of this study lies in providing an actionable framework and time-bound mechanisms (short, medium, and long-term) to operationalize reconciliation tracks. This ensures the translation of political consensus into permanent structural stability, ultimately conducive to achieving sustainable development.

Keywords: National Reconciliation, Political Consensus, State-Building, Transitional Justice, Libya, Political Stability.

مقدمة

تعد المصالحة الوطنية من أهم الأدوات السياسية والاجتماعية التي تلجأ إليها الدول الخارجة من النزاعات والانقسامات الداخلية بهدف استعادة السلم الأهلي وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز التماسك المجتمعي، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في الأدبيات السياسية المعاصرة باعتباره مدخلاً أساسياً لمعالجة آثار الصراعات المسلحة والانقسامات السياسية والاجتماعية التي تعيق مسارات التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، وفي الحالة الليبية، برزت المصالحة الوطنية باعتبارها ضرورة وطنية ملحة منذ عام 2011م، في ظل تعاقب الأزمات السياسية والأمنية والمؤسسية وتعدد مراكز السلطة وتراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، ورغم تعدد المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق المصالحة، فإن معظمها واجه تحديات تتعلق بغياب التوافق السياسي الشامل، وضعف الثقة بين الأطراف المختلفة، واستمرار الانقسام المؤسسي، وتباين الرؤى حول أولويات المرحلة الانتقالية، وقد أظهرت العديد من الدراسات الحديثة أن نجاح المصالحة الوطنية في ليبيا لا يرتبط فقط بإبرام اتفاقات سياسية بين النخب، وإنما يتطلب معالجة الجذور العميقة للأزمة الليبية من خلال تبني مقاربة شاملة تجمع بين العدالة الانتقالية والتنمية الاقتصادية والإصلاح المؤسسي وتعزيز المشاركة المجتمعية.

ومن هذا المنطلق، ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مفادها أن المصالحة الوطنية تمثل مساراً متكاملاً لبناء الدولة، وأن نجاحها يتطلب وجود رؤية استراتيجية واضحة وآليات تنفيذية قابلة للتطبيق ضمن إطار زمني محدد يربط بين متطلبات التوافق الوطني واستحقاقات بناء المؤسسات الدستورية والتنموية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن مأسسة مسارات المصالحة الوطنية في ليبيا، وتحويلها من صيغة للتسويات السياسية المؤقتة إلى مشروع بنيوي وطني شامل يسهم في إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار المستدام؟

1. وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:
2. كيف يتحدد الترابط الوظيفي بين تحقيق التوافق الوطني وإعادة تأسيس بنيان الدولة في الواقع الليبي المعاصر؟
3. ما هي التحديات الهيكلية (السياسية، الأمنية، المجتمعية) التي تحول دون تحويل المصالحة من تسوية نخبوية إلى مسار مؤسسي مستدام؟
4. ما الآليات القانونية والمؤسسية الكفيلة بمأسسة مسارات المصالحة الوطنية وتجاوز حالة الانقسام الحالي؟
5. كيف يمكن هندسة خارطة طريق زمنية (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى) لبرمجة مسارات المصالحة بما يضمن تحويلها إلى استقرار بنيوي مستدام؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: أن نجاح المصالحة الوطنية في ليبيا وتحولها إلى استقرار دائم، مشروط بوجود رؤية وطنية شاملة تتكامل فيها الأبعاد السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية، والانتقال بها من سياق التسويات النخبوية المؤقتة إلى الإطار المؤسسي المستدام.

وبما أن الفرضية الرئيسة تمثل الإطار العام الذي تنتظم في نطاقه متغيرات الدراسة، فقد اقتضت الضرورة ترجمتها إلى فرضيات فرعية أكثر تحديدا، بما يسمح باختبارها بصورة دقيقة، وقياس العلاقات بين متغيراتها، وذلك على النحو الآتي:

1. توجد علاقة ارتباطية طردية وظيفية بين إنجاز المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة؛ حيث يشكل التوافق المجتمعي والسياسي القاعدة الأساسية لاستعادة الشرعية الدستورية وسيادة القانون.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

2. إن التحديات الأمنية (المرتبطة بالسلاح وإعادة دمج المؤسسات العسكرية) والانقسام المؤسسي، كلها تمثل العوائق الهيكلية التي تحول دون مأسسة مسار المصالحة، وتجعل التوافقات هشة.
3. يتوقف تحويل المصالحة إلى مشروع وطني شامل، على تبني آليات قانونية ومؤسسية فاعلة، ترتكز على مبادئ العدالة الانتقالية وبناء الثقة البينية بين المكونات الليبية.
4. إن هندسة خارطة طريق زمنية مبرمجة (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى) توفر إطارا تشغيليا يضمن تحويل التوافق السياسي المؤقت إلى استقرار بنيوي دائم يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل الترابط الوظيفي بين مفهوم المصالحة الوطنية الشاملة وإعادة بناء الدولة وفق مبادئ الشرعية الدستورية.
2. تشخيص واقع مسارات المصالحة الوطنية في ليبيا، ورصد التحديات الهيكلية (السياسية، الأمنية، المجتمعية) التي تعيق تحولها إلى مشروع مستدام.
3. هندسة خارطة طريق عملية مبرمجة زمنيا (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى) لتنفيذ مسارات المصالحة الوطنية وتجاوز حالة الانقسام.
4. صياغة آليات تنفيذية ومؤسسية واضحة للمتابعة والتقييم، تضمن تحويل التوافقات السياسية المؤقتة إلى استقرار بنيوي دائم.
5. تحديد الأدوار التكاملية للمسارين الدستوري والاقتصادي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لدعم واستدامة المصالحة الوطنية.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته وفق الآتي:

1. الأهمية النظرية (العلمية): تكمن في إثراء الأدبيات السياسية والقانونية المتعلقة بإدارة المراحل الانتقالية، من خلال تقديم تأصيل فكري يربط بين مأسسة المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة، وتجاوز المقاربات التقليدية التي تحصر المصالحة في التسويات النخبوية المؤقتة.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

2. الأهمية التطبيقية (العملية): تنبع من تقديم إطار عمل تشغيلي وخارطة طريق مبرمجة زمنيا (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى)، وآليات متابعة واضحة، يمكن لصناع القرار والقوى الوطنية في ليبيا الاسترشاد بها، لتحويل التوافقات السياسية الهشة إلى استقرار هيكلي ومؤسسي دائم.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كأداة رئيسة لرصد واقع ومسارات المصالحة الوطنية في ليبيا وتفكيك أزمتها الهيكلية، وذلك بالاعتماد على أدوات المسح المكتبي للأدبيات العلمية الحديثة، التقارير الدولية والوثائق الرسمية ذات الصلة، كما توظف الدراسة المقاربات التحليلية لأدبيات بناء السلام، والعدالة الانتقالية وتحليل النزاعات، لتفكيك التحديات الأمنية والمؤسسية، وهندسة آليات عملية مبرمجة زمنيا تضمن تحول التوافق السياسي إلى استقرار مؤسسي مستدام.

الدراسات السابقة

- أحمد محمود التواتي، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات الاجتماعية وآفاق بناء السلام، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، جامعة مصراتة، المجلد 12، العدد2، 2023م.

تناولت هذه الدراسة في الأبعاد الاجتماعية لأزمة المصالحة الوطنية في ليبيا، وركزت على تشخيص العقبات والمشكلات البنيوية في النسيج المجتمعي الليبي والتي تولدت جراء سنوات النزاع؛ وتناولت الدراسة دور السلم الأهلي والآليات المجتمعية كأدوات أساسية لبناء السلام من القاعدة إلى القمة، مبرزة أن التحديات الاجتماعية تمثل العقبة الرئيسة أمام أي توافقات سياسية.

ما يميز الدراسة الحالية: بينما استغرقت دراسة التواتي، في تفكيك العوامل الاجتماعية والنفسية لمسار السلم المجتمعي، تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على بُعد "المأسسة"، والتكامل الهيكلي، حيث لا تقف عند حدود التشخيص الاجتماعي، بل تتجاوزه لصياغة إطار تشغيلي يربط المصالحة بإعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والأمنية عبر خارطة طريق زمنية محددة وآليات متابعة وتقييم واضحة.

- عمر أمبارك، الإطار التشريعي والمؤسسي للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 5، العدد2، 2024م.

ركزت هذه الدراسة على التحليل القانوني والتشريعي للمظلة القانونية المنظمة للعدالة الانتقالية والمصالحة في ليبيا، كما استعرض الباحث التشريعات الصادرة والآليات المؤسسية التي تم انشاؤها

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

لإنفاذ المصالحة، محللاً الثغرات القانونية والقصور التشريعي الذي واكب هذه القوانين وحال دون تطبيقها بفاعلية على أرض الواقع.

ما يميز الدراسة الحالية: رغم تقاطع الدراسة الحالية مع دراسة أمبارك في الاهتمام بالجانب المؤسسي والدستوري، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بتبنيها منظوراً حركياً شاملاً يتجاوز التحليل القانوني الجامد للتشريعات، ليربط بين الاستحقاق الدستوري والمسار الاقتصادي التنموي كحزمتين متكاملتين؛ فضلاً عن تقديم القيمة المضافة المتمثلة في هندسة برمجة زمنية (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى) لتسييل وتطبيق هذه المسارات القانونية والسياسية وتحويلها إلى استقرار بنيوي دائم يفضي للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمصالحة الوطنية وعلاقتها ببناء الدولة

يمثّل هذا المبحث الإطار النظري والمفاهيمي للبحث، إذ يهدف إلى تفكيك مفهوم المصالحة الوطنية واستجلاء أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتداخلة، مع بيان موقع العدالة الانتقالية بوصفها إحدى الركائز الأساسية الداعمة لمسارات المصالحة، كما يتناول أبرز المقاربات النظرية والأدبيات الحديثة التي تربط بين بناء السلام المجتمعي وإعادة بناء الدولة، انطلاقًا من اعتبار المصالحة عمليةً شاملة تتجاوز حدود التسويات السياسية المؤقتة نحو ترسيخ الاستقرار المستدام وتعزيز التماسك الوطني، ويُشكّل هذا التأصيل المعرفي مدخلًا ضروريا لفهم تعقيدات الحالة الليبية وتحليل أزمات الشرعية والمؤسسات والمسار الدستوري التي واجهتها البلاد خلال مراحل التحول السياسي المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية وأبعادها

تُعد المصالحة الوطنية من المفاهيم المحورية في أدبيات بناء السلام وإدارة النزاعات، وقد برزت بصورة خاصة في الدول التي شهدت حروباً أهلية أو نزاعات داخلية أو مراحل انتقال سياسي معقدة، وتستند المصالحة الوطنية إلى مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى معالجة آثار الصراع وإعادة بناء الثقة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات بما يساهم في تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي[1].

(1) United Nations Development Programme (UNDP), National Reconciliation in Libya: Baseline Survey (Tripoli: UNDP Libya, 2024).p.p 5-6.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ورغم تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم المصالحة الوطنية، فإنها تتفق في جوهرها على أنها عملية سياسية ومجتمعية شاملة تستهدف تجاوز الانقسامات والصراعات السابقة من خلال الحوار والتسامح والاعتراف المتبادل وإعادة بناء العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع، كما تتجاوز المصالحة الوطنية مجرد وقف النزاع أو التوصل إلى اتفاق سياسي، لتشمل معالجة الأسباب البنيوية التي أدت إلى نشوء الصراع واستمراره[1]. وفي هذا السياق، فإن المصالحة الوطنية لا تمثل حدثاً سياسياً عابراً أو إجراءً مؤقتاً، بل هي عملية طويلة الأمد تتطلب توافر إرادة سياسية ومجتمعية قادرة على إدارة الخلافات بصورة سلمية ضمن إطار مؤسسي يضمن المشاركة والعدالة وسيادة القانون[2].

أولاً: البعد السياسي للمصالحة الوطنية

يشكل البعد السياسي أحد أهم مرتكزات المصالحة الوطنية، حيث يرتبط بقدرة الأطراف السياسية المختلفة على الوصول إلى توافقات مشتركة حول مستقبل الدولة ومؤسساتها وآليات إدارة السلطة، وتزداد أهمية هذا البعد في المجتمعات التي تعاني من الانقسام السياسي الحاد أو التنافس على الشرعية، كما هو الحال في ليبيا خلال السنوات الأخيرة[3]. ويستلزم نجاح المصالحة السياسية وجود حوار وطني شامل يضم مختلف القوى السياسية والاجتماعية، بما يضمن مشاركة جميع الأطراف في رسم مستقبل الدولة، ويحد من مظاهر الإقصاء والتهميش السياسي التي غالباً ما تمثل أحد أهم أسباب تجدد النزاعات، كما يتطلب الأمر تطوير آليات مؤسسية لإدارة الخلافات السياسية بصورة سلمية بعيداً عن اللجوء إلى العنف أو استخدام القوة لتحقيق المكاسب السياسية[4]. وبالتالي يُعد البعد السياسي المدخل الرئيس لنجاح المصالحة الوطنية، لأنه يعالج جوهر الصراع المرتبط بتوزيع السلطة والشرعية السياسية، فكلما اتسعت دائرة المشاركة السياسية وتراجعت سياسات الإقصاء، ازدادت فرص بناء توافق وطني مستدام قادر على دعم الاستقرار وتعزيز شرعية مؤسسات الدولة، كما أن غياب التوافق السياسي غالباً ما يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات والنزاعات بصورة متكررة.

---

(1) International Center for Transitional Justice, Transitional Justice and Reconciliation in Libya (New York: ICTJ, 2022 .P.p, 3-7.

(2) UNDP, National Reconciliation in Libya: Baseline Survey, 2024, p.p 7-8.

(3) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، العملية الديمقراطية الشاملة والمصالحة الوطنية (طرابلس: UNSMIL، 2024)، ص 3.

(4) UNSMIL, Inclusive Democratic Process and National Reconciliation, 2024, p.p 4-5.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثانياً: البعد الاجتماعي للمصالحة الوطنية

لا تقتصر المصالحة الوطنية على التوافق بين النخب السياسية، وإنما تمتد لتشمل المجتمع بأكمله، باعتبار أن النزاعات الطويلة تترك آثاراً عميقة على النسيج الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد والجماعات، ومن ثم فإن إعادة بناء الثقة المجتمعية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المستدام[1]. وفي الحالة الليبية، أدت سنوات الصراع والانقسام إلى بروز مظاهر من الاستقطاب الاجتماعي والجهوي والسياسي، الأمر الذي جعل المصالحات المحلية والمجتمعية جزءاً مهماً من عملية المصالحة الوطنية الشاملة، وقد أظهرت العديد من التجارب الليبية المحلية نجاح بعض المبادرات المجتمعية في احتواء النزاعات وتعزيز السلم الأهلي على المستوى المحلي، مما يؤكد أهمية البناء على هذه التجارب في إطار مشروع وطني أوسع[2].

ويُظهر البعد الاجتماعي أن نجاح المصالحة الوطنية لا يرتبط فقط بالتسويات السياسية، وإنما بمدى قدرة المجتمع على تجاوز آثار الانقسام وإعادة بناء الروابط الاجتماعية بين مكوناته المختلفة. فاستمرار حالة الاستقطاب وتراجع الثقة المتبادلة يحدان من فاعلية أي اتفاقات سياسية، في حين يسهم تعزيز التماسك المجتمعي في توفير قاعدة اجتماعية داعمة للاستقرار. ومن هذا المنطلق، تكتسب المبادرات المحلية أهمية خاصة بوصفها آليات عملية لإعادة بناء الثقة وترسيخ ثقافة التعايش والسلم الأهلي على المدى الطويل.

ثالثاً: البعد الاقتصادي للمصالحة الوطنية

تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية ونجاح عمليات المصالحة الوطنية، حيث تسهم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وارتفاع معدلات البطالة وضعف الخدمات العامة في تغذية النزاعات وإضعاف فرص الاستقرار[3]. ومن هذا المنطلق، فإن المصالحة الوطنية تتطلب تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق، وتحسين الخدمات العامة، وتوفير فرص العمل، بما يسهم في معالجة بعض

(1) UNDP, National Reconciliation in Libya: Baseline Survey, 2024, p.p 9-10.
(2) UNDP Libya, Annual Report 2024 (Tripoli: UNDP Libya, 2025, p.p12-13.
(3) البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لليبيا (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2024)، ص ص 15–16.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المظالم الاقتصادية التي قد تكون أحد أسباب الصراع أو عوامل استمراره[1]. ويعكس البعد الاقتصادي حقيقة أن الاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن فصله عن الأوضاع المعيشية للمواطنين، إذ تسهم الاختلالات التنموية والتفاوت في توزيع الموارد في تعزيز مشاعر التهميش والإقصاء، بما قد يؤدي إلى تجدد التوترات والصراعات. لذلك فإن معالجة الجوانب الاقتصادية تمثل عنصرًا داعمًا لنجاح المصالحة الوطنية، من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين بصورة متوازنة وشاملة.

رابعاً: العدالة الانتقالية كمرتكز للمصالحة الوطنية

تُعد العدالة الانتقالية أحد أهم المداخل المعاصرة لتحقيق المصالحة الوطنية في المجتمعات الخارجة من النزاعات، حيث تهدف إلى معالجة انتهاكات الماضي من خلال كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار[2].

ولا تعني العدالة الانتقالية الاقتصار على المحاسبة القضائية، وإنما تشمل مجموعة واسعة من الآليات القانونية والمؤسسية والمجتمعية التي تساعد على معالجة آثار النزاعات وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة، كما أن نجاحها يتطلب تحقيق توازن دقيق بين متطلبات العدالة وضرورات الاستقرار السياسي والمجتمعي[3]. وتكتسب العدالة الانتقالية أهميتها من كونها تسهم في معالجة الجذور العميقة للنزاعات، وليس فقط نتائجها المباشرة، من خلال تعزيز الشعور بالإنصاف والاعتراف بمعاناة الضحايا. كما أن غياب آليات فعالة للعدالة الانتقالية قد يؤدي إلى استمرار حالة الاحتقان وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، الأمر الذي ينعكس سلبًا على فرص تحقيق مصالحة وطنية مستدامة. ومن ثم، فإن نجاح هذا المسار يمثل شرطًا أساسيًا لترسيخ السلم الأهلي وتعزيز شرعية مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد النزاع.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، ص ص 10–15.

(2) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، العدالة الانتقالية والمصالحة في ليبيا، 2022، ص ص 4–5.

(3) ICTJ, Addressing Libya's Legacy of Conflict (New York: ICTJ, 2024), p.p.8-9.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية وعلاقتها ببناء الدولة

يُنظر إلى المصالحة الوطنية في الأدبيات السياسية الحديثة باعتبارها أحد المسارات الأساسية لبناء الدولة في المجتمعات الخارجة من النزاعات، فالدولة لا تقوم فقط على وجود المؤسسات الرسمية، وإنما تعتمد أيضاً على وجود حد أدنى من التوافق الوطني والشرعية السياسية والثقة المجتمعية، وهي عناصر ترتبط بصورة مباشرة بمدى نجاح عمليات المصالحة الوطنية[1]. وتأسيسا على ذلك تمثل المصالحة الوطنية أحد المتطلبات الجوهرية لنجاح عملية بناء الدولة، لأنها تسهم في معالجة الانقسامات التي تعيق فاعلية المؤسسات وتضعف شرعيتها. فكلما ارتفع مستوى التوافق والثقة بين مكونات المجتمع، ازدادت قدرة الدولة على بسط سلطتها وتعزيز استقرارها السياسي والمؤسسي. لذلك فإن بناء الدولة والمصالحة الوطنية يعدان مسارين متكاملين يؤثر كل منهما في نجاح الآخر واستدامته.

أولاً: المصالحة الوطنية وإعادة بناء الشرعية السياسية

تعاني الدول الخارجة من النزاعات غالباً من أزمة شرعية نتيجة تآكل الثقة بين المواطنين والمؤسسات العامة، وفي هذه الحالة، تصبح المصالحة الوطنية أداة مهمة لإعادة بناء الشرعية السياسية من خلال تعزيز المشاركة السياسية وإشراك مختلف المكونات الوطنية في عملية صنع القرار[2]. وفي الحالة الليبية، ارتبطت أزمة الشرعية خلال السنوات الماضية بتعدد المؤسسات السياسية وتباين مصادر الشرعية بينها، الأمر الذي انعكس سلباً على فعالية مؤسسات الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية، ومن هنا تبرز أهمية المصالحة الوطنية في بناء توافق وطني يساهم في توحيد المؤسسات وتعزيز شرعيتها[3]. إن الشرعية السياسية لا تُبنى على الأسس القانونية أو الإجرائية فحسب، وإنما تتطلب أيضاً قبولاً مجتمعياً واسعاً وثقة متبادلة بين الدولة والمواطنين. وفي المجتمعات المنقسمة، تسهم المصالحة الوطنية في تضييق فجوة الثقة وتعزيز الشعور بالشراكة السياسية، الأمر

(1) Chatham House, Libya's Reconciliation Challenge (London: Chatham House, 2022), p.p.3-4.
(2) Chatham House, Libya's Reconciliation Challenge, 2022, p.p.6-7.
(3) UNSMIL, Political Process and National Reconciliation in Libya (Tripoli: UNSMIL, 2024), p 4.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الذي يدعم استقرار المؤسسات ويزيد من قدرتها على أداء وظائفها بفاعلية. ومن ثم، فإن استعادة الشرعية تمثل إحدى النتائج الرئيسة لنجاح مسارات المصالحة الوطنية.

ثانياً: المصالحة الوطنية وتعزيز الاستقرار المؤسسي

تشكل المؤسسات العامة الركيزة الأساسية لأي دولة حديثة، إلا أن فعاليتها تتأثر بدرجة كبيرة بمستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وفي ظل النزاعات والانقسامات، تتعرض المؤسسات للضعف أو الانقسام أو التسييس، مما يحد من قدرتها على تقديم الخدمات العامة وإدارة الشأن العام بصورة فعالة[1]. وتسهم المصالحة الوطنية في تعزيز الاستقرار المؤسسي من خلال خلق بيئة سياسية واجتماعية أكثر استقراراً تسمح بإعادة بناء المؤسسات وتطويرها وتوحيدها ضمن إطار وطني جامع، كما تساعد على الحد من الصراعات بين المؤسسات المتنافسة وتعزيز التعاون بينها[2]. حيث يعكس الاستقرار المؤسسي قدرة الدولة على أداء وظائفها بصورة منتظمة وفعالة بعيداً عن تأثيرات الانقسام والصراع السياسي. فكلما نجحت المصالحة الوطنية في تقليص بؤر التوتر وتعزيز التوافق بين الفاعلين السياسيين والمجتمعيين، ازدادت فرص بناء مؤسسات موحدة وقادرة على تقديم الخدمات العامة بكفاءة. ومن ثم، فإن استدامة عمل المؤسسات وفاعليتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى نجاح جهود المصالحة الوطنية وترسيخ الاستقرار العام في الدولة.

ثالثاً: المصالحة الوطنية والمسار الدستوري

يُعد الدستور أحد أهم الأدوات المنظمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، كما يمثل إطاراً قانونياً لتوزيع السلطات وحماية الحقوق والحريات، ولذلك فإن نجاح أي عملية دستورية في المجتمعات المنقسمة يرتبط بمدى وجود توافق وطني حول المبادئ الأساسية المنظمة للحياة السياسية[3].

وفي ليبيا، ارتبط تعثر المسار الدستوري في العديد من المراحل باستمرار الخلافات السياسية وضعف التوافق الوطني، الأمر الذي يؤكد أهمية المصالحة الوطنية كمدخل داعم لإنجاح العملية الدستورية وتوفير بيئة أكثر ملاءمة لإقرار قواعد اللعبة السياسية بصورة توافقية ومستدامة.

(1) UNDP Libya, Annual Report 2024, p.p.16-17.
(2) UNSMIL, Political Process and National Reconciliation in Libya, 2024, p.p.7-8.
(3)Carnegie Middle East Center, National Reconciliation and State Building in Libya (Beirut: Carnegie, 2024), p4.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

رابعاً: المصالحة الوطنية والتنمية المستدامة

إن السلام المستدام والتنمية المستدامة يمثلان مسارين مترابطين لا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر، فالمجتمعات التي تنجح في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعكس صحيح[1].

ومن ثم فإن المصالحة الوطنية لا ينبغي النظر إليها باعتبارها هدفاً سياسياً فحسب، وإنما باعتبارها استثماراً استراتيجياً في مستقبل الدولة والتنمية، حيث تساهم في تهيئة البيئة اللازمة لجذب الاستثمارات وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الثقة في المؤسسات الوطنية، يتضح من ذلك أن المصالحة الوطنية تمثل عملية شاملة ومتعددة الأبعاد تتجاوز حدود التسويات السياسية المؤقتة لتشمل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتعزيز العدالة وتحقيق التنمية وإعادة بناء المؤسسات، كما يتبين أن نجاح مشروع بناء الدولة في ليبيا يرتبط بصورة وثيقة بقدرة الفاعلين السياسيين والمجتمعيين على تحويل المصالحة الوطنية إلى مشروع وطني طويل الأمد يقوم على التوافق والشراكة وسيادة القانون، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة واقع المصالحة الوطنية في ليبيا والتحديات التي تواجهها.

المبحث الثاني: واقع المصالحة الوطنية في ليبيا والتحديات الراهنة 2020م- 2025م

يتناول هذا المبحث واقع المصالحة الوطنية في ليبيا خلال الفترة 2020م- 2025م، في سياق مرحلة انتقالية اتسمت بتعقيد سياسي وأمني انعكس على مسار بناء التوافق الوطني، ويستعرض تطور هذا المسار منذ عام 2011م بين مبادرات محلية ودولية متعاقبة، دون أن يصل إلى صيغة مؤسسية مستقرة، كما يناقش أبرز التحديات التي حالت دون تقدمه، وفي مقدمتها الانقسام السياسي، وإشكالية العدالة الانتقالية، وانتشار السلاح، وضعف الثقة المجتمعية، بما يهيئ لفهم طبيعة الإشكاليات التي تواجه المصالحة في السياق الليبي.

المطلب الأول: تطور مسار المصالحة الوطنية في ليبيا 2011م 2025م

شهدت ليبيا منذ عام 2011م حالة مركبة من التحولات السياسية التي جعلت مسار المصالحة الوطنية غير خطي، بل متذبذباً بين محاولات بناء توافق وطني شامل وبين حالات من الانقسام

(1) United Nations, Sustaining Peace and the 2030 Agenda for Sustainable Development (New York: United Nations, 2023), p.p.2-3.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

السياسي والصراع المؤسسي، ويمكن القول إن المصالحة الوطنية في ليبيا لم تتبلور بعد في شكل مشروع دولة، بل بقيت أقرب إلى مبادرات متفرقة ذات طابع محلي أو دولي أو موسمي، خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2014م، اتسمت المصالحة بطابع اجتماعي محلي، حيث لعبت القبائل والمدن دوراً محورياً في احتواء النزاعات المسلحة عبر آليات عرفية تقليدية، إلا أن هذه المصالحات، رغم أهميتها في الحد من العنف، لم تتحول إلى إطار وطني شامل، لأنها بقيت خارج مؤسسات الدولة[1]، أما بعد 2014م ومع تفاقم الانقسام السياسي، فقد دخلت المصالحة الوطنية مرحلة التدويل، حيث أصبحت جزءاً من المسارات التي ترعاها الأمم المتحدة، خاصة في إطار الحوار السياسي الليبي، إلا أن هذا التحول لم يُنتج مصالحة حقيقية، بل ساهم في إعادة إنتاج التوافق السياسي دون معالجة جذور الصراع الاجتماعية والاقتصادية[2]، وفي الفترة 2020م 2025م، يمكن ملاحظة تحول نسبي في الخطاب السياسي الليبي نحو اعتبار المصالحة الوطنية شرطاً ضرورياً لإجراء الانتخابات وتوحيد المؤسسات، وهو ما يظهر في المبادرات الأممية والليبية التي ربطت بين المصالحة والاستقرار السياسي، غير أن هذا الربط ظل نظرياً أكثر منه عملياً، بسبب غياب قانون وطني شامل ينظم عملية المصالحة ويحدد أدواتها وآليات تنفيذها، و يمكن القول إن تطور المصالحة في ليبيا اتسم بثلاث سمات رئيسية[3]:

1. تجزئة المسار حيث تعددت المبادرات دون وجود إطار جامع.
2. ضعف المؤسسية إذ لم تتحول المصالحة إلى سياسة دولة مستقرة.
3. تغليب الحل السياسي على الاجتماعي، مما جعل المصالحة رهينة التوافقات النخبوية.

وهذا الوضع يعكس أن المصالحة في ليبيا لا تزال في مرحلة ما قبل الدولة، أي أنها لم تتحول بعد إلى سياسة عامة مستدامة.

(1) عادل إبراهيم الكماشي، "المصالحة الوطنية في ليبيا: الواقع والمأمول"، مجلة علوم التربية، مجلد 9 ع 3، 2024، ص ص45-50.

(2) محمد علي سليم، "المصالحة الوطنية وأثرها في تعزيز السلم الأهلي في ليبيا"، المؤتمر العلمي لكلية الاقتصاد الخمس، 2025، ص ص 200-215.

(3) المرجع السابق نفسه.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المطلب الثاني: التحديات التي تعيق المصالحة الوطنية في ليبيا

تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا مجموعة من التحديات البنيوية العميقة التي تجعل من الصعب تحقيق تقدم مستدام في هذا الملف، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى أربعة مستويات مترابطة: سياسية، أمنية، اجتماعية، ومؤسسية.

أولاً: الانقسام السياسي وضعف الشرعية الموحدة

يمثل الانقسام السياسي بين المؤسسات الليبية أحد أبرز العوائق أمام المصالحة الوطنية، حيث أدى وجود حكومتين وسلطات متوازية في فترات مختلفة إلى إضعاف مركز الدولة وتعدد مصادر القرار السياسي، هذا الانقسام لم يقتصر على المستوى السياسي فقط، بل انعكس على المجتمع الليبي من خلال تعميق الانقسام في الولاءات والهويات السياسية، فإن غياب سلطة سياسية موحدة أدى إلى جعل المصالحة الوطنية أداة صراع سياسي بدلاً من كونها أداة بناء دولة، حيث تستخدم بعض الأطراف خطاب المصالحة لتحقيق مكاسب سياسية أو تعزيز موقعها التفاوضي، وليس كخيار استراتيجي لبناء الدولة[1].

ثانياً: إشكالية العدالة الانتقالية

تُعد العدالة الانتقالية من أكثر القضايا تعقيداً في السياق الليبي، إذ لا تزال الدولة غير قادرة على تطوير منظومة قانونية واضحة لمعالجة انتهاكات الماضي، وهذا الغياب أدى إلى استمرار حالة "الذاكرة الجريحة" داخل المجتمع الليبي، حيث تشعر بعض المكونات بأنها لم تنصف أو لم يتم الاعتراف بمعاناتها، وتكمن الإشكالية الأساسية في أن العدالة الانتقالية في ليبيا ما تزال تُطرح بشكل جزئي أو انتقائي، دون وجود مقاربة شاملة تجمع بين كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر، وهذا يجعل المصالحة الوطنية غير مكتملة، لأن غياب العدالة يضعف الثقة ويؤجل المصالحة بدل أن يحققها[2]. إن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب توافر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وهما شرطان لا يتوفران بعد في ليبيا، إذ لا يمكن سير عجلة العدالة الانتقالية في ظل عدم الاستقرار

(1) بدرية صالح عبد الله، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2022م ، ص 12.
(2) المرجع السابق، ص 14.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

السياسي والفوضى الأمنية وعدم الاتفاق على شكل المنظومة الإدارية التي ستساهم في سير منظومة العدالة الانتقالية للوصول إلى أهدافها[1].

ثالثاً: انتشار السلاح وضعف احتكار الدولة للعنف

يشكل انتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة أحد أهم العوامل التي تعيق أي عملية مصالحة وطنية مستدامة، فوجود تشكيلات مسلحة متعددة الولاءات يجعل من الصعب فرض القانون أو ضمان تنفيذ الاتفاقات السياسية، فإن غياب الاحتكار الشرعي للعنف يعني عملياً غياب الدولة الحديثة، وهو ما يجعل أي عملية مصالحة عرضة للتراجع في حال تغير موازين القوة على الأرض، وهذا يفسر جزئياً هشاشة الاتفاقات السياسية السابقة في ليبيا، وبالتالي يُعد الملف الأمني من أبرز التحديات التي واجهت ليبيا منذ عام 2011م، نظراً لارتباطه المباشر بمسارات المصالحة الوطنية وبناء الدولة والتحول الديمقراطي، فقد أدى تعدد التشكيلات المسلحة وتراجع دور المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى تعقيد جهود بناء الدولة الحديثة القائمة على الشرعية وسيادة القانون. وفي المقابل، تبرز الحاجة إلى مؤسسات أمنية وعسكرية وطنية موحدة تعمل ضمن إطار الدولة، بما يضمن تعزيز الاستقرار وحماية المسار الديمقراطي وتهيئة البيئة المناسبة لإنجاح المصالحة الوطنية[2]. وحتى هذه اللحظة، لم تظهر الحكومات المتعاقبة التي تولت السلطة في ليبيا نجاحاً ملموساً في إنجاز خطوات حاسمة لمعالجة الملف الأمني، بل إن هناك مؤشرات على استمرار تدهور الأوضاع الأمنية وتأخر بناء الجيش والمؤسسات الأمنية، كما أسهمت الخلافات والانقسامات السياسية المستمرة بين مختلف المؤسسات والسلطات القائمة في إضعاف قدرتها على أداء مهامها، الأمر الذي انعكس سلباً على فاعلية مؤسسات الدولة، وفي ظل عدم قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة، واستمرار انتشار السلاح إلى

(1) زردومي علاء الدين، مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا: دراسة في الآليات والتحديات، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان)، العدد16، (فبراير 2016)، ص ص190- 191.

(2) محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، السنة 37، العدد432، فبراير2015، ص129.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

جانب اتساع ظاهرة الإفلات من العقاب، تعزز نفوذ الجماعات المسلحة وأصبحت في بعض الأحيان تمارس أدواراً تتجاوز سلطة الدولة ومؤسساتها الرسمية[1].

رابعاً: التحديات الاجتماعية وتآكل الثقة المجتمعية

إلى جانب التحديات السياسية والأمنية، تعاني ليبيا من تحدٍ اجتماعي عميق يتمثل في تآكل الثقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة، نتيجة سنوات من الصراع والانقسام الإعلامي والسياسي، وقد أدى هذا الوضع إلى تعزيز الهويات الفرعية (القبلية، الجهوية، السياسية) على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما جعل عملية بناء التوافق الوطني أكثر تعقيداً، كما أن غياب مشروع وطني جامع للمصالحة ساهم في استمرار حالة الشك المتبادل بين الأطراف المختلف [2]. وبالتالي فإن ضعف الثقة المجتمعية يعني أن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تُفرض من الأعلى، بل يجب أن تُبنى تدريجياً من القاعدة الاجتماعية نحو المستوى السياسي، يتبين من خلال تحليل واقع المصالحة الوطنية في ليبيا أن المشكلة ليست في غياب المبادرات، وإنما في غياب الإطار الوطني الجامع الذي يحول هذه المبادرات إلى سياسة دولة، كما أن التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية المتداخلة تجعل من المصالحة الوطنية عملية معقدة تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الجزئية، وبالتالي، فإن أي تصور مستقبلي للمصالحة الوطنية في ليبيا يجب أن ينطلق من فهم عميق لهذه التحديات، والعمل على معالجتها ضمن إطار زمني ومؤسسي واضح، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثالث المتعلق بخريطة الطريق وآليات التنفيذ.

المبحث الثالث: خريطة الطريق وآليات تنفيذ المصالحة الوطنية في ليبيا 2020-2025م

يمثل الانتقال من مرحلة تشخيص أزمة المصالحة الوطنية إلى مرحلة تصميم آليات التنفيذ نقطة حاسمة في أي دراسة علمية تتناول الحالة الليبية، إذ إن الإشكال في ليبيا لم يعد مرتبطاً فقط بغياب الرؤية، بل بغياب آليات مؤسسية قابلة للتطبيق ومربوطة زمنياً، لذلك فإن هذا المبحث يهدف إلى

(1) مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ص ص64-65.

(2) عادل إبراهيم الكماشي، مرجع سابق، ص ص 53-54.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

تقديم خريطة طريق عملية للمصالحة الوطنية في ليبيا، تقوم على التدرج الزمني، وتكامل الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، بما يحول المصالحة من خطاب سياسي إلى مشروع دولة قابل للتنفيذ، إن أي عملية مصالحة ناجحة يجب أن تنطلق من ثلاث قواعد أساسية[1]:

1. وجود إطار قانوني وطني شامل.
2. توحيد المؤسسات السيادية.
3. ربط المصالحة بالمسار الدستوري والانتخابي.

المطلب الأول: الأسس الحاكمة لخريطة الطريق الوطنية للمصالحة

إن صياغة أي إطار تنفيذي لمعالجة الانسداد السياسي في ليبيا لا يمكن أن تقتصر على وضع محددات تقنية جافة، بل يجب أن تنطلق ابتداء من إدراك عميق بأن المصالحة هي مسار قيمي وإنساني يمس حياة المواطن اليومية وحقه في العيش بأمان وكرامة؛ ولعل الخلل الرئيس في المقاربات السابقة كان يكمن في اختزال هذا المستهدف الإنساني الشامل في قوالب المحاصصة السياسية، مغفلا حقيقة أن استدامة السلم الأهلي وتعزيز التعافي المجتمعي يرتبطان ارتباطا وثيقا بنوعية البيئة المؤسسية الحاضنة لهما؛ من هنا، تتشكل المرتكزات الحاكمة لخارطة الطريق انطلاقا من إعادة تعريف هذا المفهوم على النحو التالي:

أولاً: المصالحة كعملية بناء دولة وليست تسوية سياسية

إن أحد أبرز أسباب تعثر المصالحة الوطنية هو التعامل معها كتسوية سياسية بين أطراف متنازعة وليس كمشروع لبناء الدولة، في حين أن التجارب المقارنة في دول ما بعد النزاع تشير إلى أن المصالحة يجب أن تكون جزءاً من إعادة تأسيس العقد الاجتماعي وليس مجرد تفاهمات مؤقتة بين النخب[2]. وفي الحالة الليبية، يتضح أن غياب هذا التصور الشامل أدى إلى إنتاج اتفاقات سياسية دون أثر اجتماعي واضح، مما جعلها عرضة للتراجع مع تغير موازين القوى.

(1) عمر أمبارك، الإطار التشريعي والمؤسسي للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مج5، ع 2، 2024. ص 155.

(2)Youssef Swani, "Justice, Reconciliation and State-Building in Post-Gaddafi Libya," Contemporary Arab Affairs, 2022, p.p.145-152.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثانياً: مركزية العدالة الانتقالية في نجاح المصالحة

لا يمكن لأي خريطة طريق أن تنجح دون إدماج العدالة الانتقالية كركيزة أساسية، حيث تشير دراسة منشورة في مجلة الإطار التشريعي والمؤسسي للعدالة الانتقالية في ليبيا إلى أن غياب التشريع الفعال للعدالة الانتقالية يمثل أحد أهم العوائق أمام المصالحة[1]. وتتمثل متطلبات هذا المسار في كشف الحقيقة حول الانتهاكات، جبر الضرر للضحايا.، المساءلة القانونية المتوازن، ضمان عدم تكرار الانتهاكات. فالعدالة الانتقالية في ليبيا ما تزال جزئية وغير مكتملة، وهو ما يعمق الإحساس بعدم الإنصاف داخل المجتمع[2].

وبالتالي فإن العدالة الانتقالية لا تمثل مجرد مسار قانوني لمعالجة انتهاكات الماضي، بل تُعد شرطًا أساسيا لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع وتعزيز شرعية مؤسساتها، فالمجتمعات الخارجة من النزاعات غالبا ما تواجه تحديا يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات العدالة وضرورات الاستقرار، الأمر الذي يستوجب تبني مقاربة شاملة تراعي حقوق الضحايا وتضمن عدم الإفلات من العقاب، دون أن تؤدي إلى تعميق الانقسامات أو إعاقة عملية الانتقال السياسي، ومن ثم، فإن نجاح المصالحة الوطنية في ليبيا يظل مرتبطا بقدرة الدولة على بناء منظومة فعالة للعدالة الانتقالية تحظى بالقبول والثقة المجتمعية.

ثالثاً: ربط المصالحة بالمسار الدستوري والانتخابي

من أهم أسس خريطة الطريق أن المصالحة الوطنية يجب أن تُدمج داخل المسار الدستوري، وليس أن تُترك خارج العملية السياسية، فغياب التوافق الوطني حول قواعد الدستور يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة السياسية، وبالتالي فإن الانتخابات دون مصالحة شاملة تؤدي إلى إعادة تدوير الأزمة، وليس حلها، لأن البيئة الاجتماعية والسياسية تظل غير مستقرة[3]، فالعلاقة بين المصالحة الوطنية والمسار الدستوري علاقة تكاملية ومتبادلة التأثير؛ المصالحة توفر المناخ السياسي والاجتماعي اللازم للتوافق

(1) عمر أمبارك، مرجع سابق، ص158.

(2) بقاص خالد، "العدالة الانتقالية ومسألة إنهاء العنف والصراع في ليبيا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 13 ع2، 2022. ص161.

(3) بدرية صالح عبد الله، "أثر غياب التوافق الدستوري والمصالحة الوطنية على استقرار المسار الانتخابي في ليبيا"، مجلة القانون العام والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة طرابلس، مج 5، ع 2، ديسمبر 2023م، ص 114.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

على القواعد الدستورية، في حين يسهم الدستور التوافقي في ترسيخ أسس المصالحة من خلال تنظيم العلاقة بين مكونات المجتمع وضمان المشاركة العادلة في السلطة، كما أن نجاح العملية الانتخابية لا يقاس بمجرد إجرائها، وإنما بمدى قدرتها على إنتاج مؤسسات تحظى بالقبول والشرعية المجتمعية، وهو ما يظل رهيناً بوجود حد أدنى من التوافق الوطني والثقة المتبادلة بين الأطراف المختلفة.

المطلب الثاني: الآليات التنفيذية للمصالحة الوطنية في ليبيا

لا يمكن للأسس الفكرية والمبادئ التوجيهية للمصالحة أن تحقق نتائجها المرجوة، أو تلامس واقع المعاناة اليومية للمواطن الليبي ما لم تترجم إلى أدوات عملية فاعلة قادرة على الأرض؛ فالانتقال بالمصالحة من الفضاء النظري إلى الواقع المعيش، يتطلب إيجاد قنوات تنظيمية موثوقة تحمي هذا المسار المجتمعي الانساني من التجاذبات السياسية، وتمنح الأفراد والمكونات الاجتماعية شعورا حقيقيا بالعدالة والإنصاف؛ وتأسيسا على ذلك، تتبلور الآليات التنفيذية الكفيلة بنقل هذه التطلعات إلى مسارات تطبيقية ملموسة، بدءاً من البناء الهيكلي المنظم على النحو الآتي:

أولاً: الآلية المؤسسية الحوكمة الوطنية للمصالحة

تحتاج ليبيا إلى إنشاء هيئة وطنية عليا للمصالحة تتمتع بالاستقلالية القانونية والمالية، وتضم ممثلين عن الدولة والمؤسسات السيادية، والمجالس الاجتماعية والبلديات، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، وخبراء القانون والعدالة الانتقالية، بما يضمن شمولية التمثيل وتكامل الأدوار في إدارة مسار المصالحة، تتمثل مهمة هذه الهيئة في إدارة مسار المصالحة الوطنية، والتنسيق بين المبادرات المحلية، ومراقبة تنفيذ الاتفاقات، إضافة إلى إعداد تقارير دورية وطنية تتابع مستوى التقدم وتقييم الأداء بشكل مستمر[1]، وبالتالي فإن غياب إطار مؤسسي موحد هو أحد أسباب تشتت جهود المصالحة في ليبيا، وعليه فإن وجود هيئة وطنية موحدة للمصالحة يسهم في تجاوز حالة التشتت المؤسسي وتداخل الاختصاصات التي رافقت العديد من المبادرات السابقة، كما يوفر إطارا تنظيميا قادرا على ضمان استمرارية جهود المصالحة وربطها بأهداف بناء الدولة، بما يعزز فاعلية التنفيذ ويحول دون تحول المصالحة إلى مبادرات متفرقة تفتقر إلى التنسيق والاستدامة.

(1) United Nations, Guidance Note of the Secretary-General: United Nations Approach to Transitional Justice 2010, p.p.6-7.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثانياً: الآلية القانونية إطار العدالة الانتقالية

يتطلب نجاح المصالحة إصدار قانون وطني شامل للعدالة الانتقالية يتضمن:

1. تعريف الجرائم والانتهاكات.
2. تحديد آليات التعويض.
3. تنظيم لجان الحقيقة.
4. إنشاء محاكم أو دوائر خاصة عند الحاجة.

فالإطار التشريعي للعدالة الانتقالية في ليبيا لا يزال في مرحلة التطور، رغم وجود محاولات تشريعية متفرقة، إلا أنها غير كافية لتأسيس مصالحة وطنية مستدامة، إن تعثر مسار العدالة الانتقالية لا يرتبط فقط بغياب النصوص القانونية، وإنما بضعف الإرادة المؤسسية وعدم استكمال البنية التشريعية والتنفيذية اللازمة لتفعيلها. كما أن غياب آليات واضحة لكشف الحقيقة وجبر الضرر ومعالجة انتهاكات الماضي أسهم في استمرار حالة الاستقطاب وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، الأمر الذي انعكس سلباً على جهود المصالحة الوطنية. ومن ثم، فإن بناء إطار قانوني متكامل للعدالة الانتقالية يمثل ضرورة أساسية لضمان الانتقال من المصالحات الجزئية والمؤقتة إلى مصالحة وطنية شاملة ومستدامة قائمة على مبادئ العدالة وسيادة القانون[1].

ثالثاً: الآلية الأمنية إعادة بناء احتكار الدولة للعنف

لا يمكن تنفيذ أي مصالحة دون معالجة الملف الأمني، عبر:

1. دمج التشكيلات المسلحة ضمن مؤسسات الدولة.
2. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.
3. فرض مبدأ احتكار الدولة للسلاح.

إن استمرار التعدد العسكري خارج الدولة يمثل أكبر تهديد مباشر للمصالحة الوطنية، لأنه يجعل أي اتفاق سياسي غير قابل للتطبيق[2]. حيث يُعد إصلاح القطاع الأمني من المتطلبات الجوهرية

(1) محمد عبد الكريم المزوغي، "الإطار التشريعي والمؤسسي للعدالة الانتقالية في ليبيا: التحديات والآفاق"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بنغازي، العدد 12، 2022، ص ص 115–134.

(2) عادل الكماشي، مرجع سابق، ص ص 54–58.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

لإنجاح أي مشروع للمصالحة الوطنية، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي أو فرض سيادة القانون في ظل استمرار وجود قوى مسلحة متعددة خارج إطار الدولة، فاحتكار الدولة لوسائل القوة المشروعة يُمثل أحد أهم مقومات الدولة الحديثة، كما يشكل الضمانة الأساسية لتنفيذ الاتفاقات السياسية وحماية مؤسسات الدولة من الانقسام أو التأثير المسلح. وفي الحالة الليبية، أدى انتشار السلاح وتعدد مراكز القوة العسكرية إلى إضعاف سلطة الدولة وتعقيد جهود توحيد المؤسسات، الأمر الذي انعكس سلباً على مسارات التسوية السياسية والمصالحة الوطنية، ومن ثم، فإن نجاح أي خريطة طريق للمصالحة يظل مرتبطاً بقدرة الدولة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية على أسس مهنية ووطنية، بما يضمن خضوعها للسلطة الشرعية ويعزز الثقة في قدرتها على حفظ الأمن والاستقرار[1].

رابعاً: الآلية الاقتصادية المصالحة عبر التنمية

تمثل التنمية الاقتصادية أحد المرتكزات الأساسية لإنجاح المصالحة الوطنية، إذ يصعب تحقيق استقرار سياسي واجتماعي مستدام في ظل استمرار الاختلالات الاقتصادية والتفاوت التنموي بين المناطق. ومن هذا المنطلق، تقتضي المصالحة الوطنية تبني سياسات اقتصادية تستهدف توحيد المؤسسات الاقتصادية السيادية، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد والثروات، فضلاً عن تنفيذ برامج تنموية وإعادة إعمار في المناطق الأكثر تضرراً من النزاعات[2]، كما أن معالجة التباينات التنموية وتحسين مستوى الخدمات العامة وتوفير فرص العمل تسهم في الحد من مشاعر التهميش والإقصاء، وتعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وبذلك، تصبح التنمية المتوازنة أداة داعمة للمصالحة الوطنية وركيزة أساسية لترسيخ الاستقرار وبناء الدولة على أسس أكثر عدالة واستدامة.

خامساً: الآلية الاجتماعية إعادة بناء الثقة الوطنية

تعد الثقة الاجتماعية الركيزة الأهم في أي مصالحة وطنية، ويمكن تحقيقها عبر:

1. دعم المصالحات المحلية بين المدن والمكونات الاجتماعية.

(1) عبد الرزاق العرادي، "إصلاح القطاع الأمني في ليبيا: التحديات والفرص"، مجلة العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، العدد 11، 2022، ص ص 85-99.

(2) حسن أحمد الطيب بن طاهر، "التنمية المكانية للاستثمار الصناعي في ليبيا: الواقع والمتوقع"، مجلة الجامعي، المجلد 22، العدد 2، 2015، ص ص 303-323.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

2. إشراك القيادات الاجتماعية والقبلية في الحوار الوطني.
3. تعزيز دور الإعلام في خطاب التهدئة.
4. إدماج الشباب في برامج المصالحة.

إن إعادة بناء الثقة المجتمعية تمثل البعد الأكثر تعقيدا في مسار المصالحة الوطنية، لارتباطها بتراكمات الصراع والانقسام التي لا يمكن تجاوزها عبر الترتيبات السياسية وحدها، فنجاح المصالحة يتطلب معالجة الآثار الاجتماعية والنفسية للنزاع، وتعزيز التواصل بين مختلف المكونات المجتمعية، بما يسهم في ترسيخ ثقافة التعايش وقبول الآخر، كما أن إشراك الفاعلين المحليين والشباب ووسائل الإعلام في هذا المسار يعزز من شرعية المصالحة واستدامتها، ويحولها من اتفاقات بين النخب إلى مشروع وطني يحظى بقبول مجتمعي واسع[1].

المطلب الثالث: الإطار الزمني للمصالحة الوطنية خارطة طريق مرحلية

إن تعقيد الأزمة الليبية يفرض التخلي عن الحلول الآنية الارتجالية، والانتقال نحو هندسة زمنية تدرجية تراعي أولويات المواطن الملحة وتبني عليها استقرارا بنيويا بعيد المدى، وتتوزع هذه الرؤية على المسارات المرحلية التالية:

أولاً: المرحلة القصيرة المدى 1 – 2 سنة

تركز هذه المرحلة على بناء الثقة وتهيئة البيئة السياسية، وتشمل وقف التصعيد السياسي والإعلامي، وإطلاق حوار وطني شامل، ومعالجة ملفات المفقودين والموقوفين، ودعم المصالحات المحلية، وتُعد هذه المرحلة مرحلة تأسيسية تهدف إلى خفض مستويات التوتر وإعادة بناء الحد الأدنى من الثقة بين الأطراف المختلفة، باعتبار أن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تنطلق في بيئة يسودها الاستقطاب والصراع، كما أن معالجة القضايا الإنسانية العالقة، وفي مقدمتها ملف المفقودين والموقوفين، تمثل خطوة ضرورية لإظهار الجدية في معالجة آثار النزاع وتهيئة المناخ الملائم للانتقال نحو مراحل أكثر تقدماً من المصالحة.

(1) أحمد محمد التواتي، "المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات الاجتماعية وآفاق بناء السلام"، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، جامعة مصراتة، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص ص 88-95.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثانياً: المرحلة المتوسطة المدى 2 – 5 سنوات

تهدف هذه المرحلة إلى بناء المؤسسات وتوحيد الدولة، من خلال إقرار قانون العدالة الانتقالية، وتوحيد المؤسسات السيادية، والتمهيد للمسار الدستوري، وتنظيم انتخابات وطنية قائمة على التوافق السياسي، وتمثل هذه المرحلة مرحلة الانتقال من إدارة الانقسام إلى بناء الدولة، حيث يتم خلالها تحويل التوافقات السياسية والاجتماعية إلى أطر قانونية ومؤسسية مستدامة، كما أن نجاحها يسهم في تعزيز الشرعية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة، بما يضمن انتقال المصالحة من مستوى المبادرات والاتفاقات إلى مستوى السياسات العامة القابلة للتنفيذ والاستمرار[1].

ثالثاً: المرحلة الطويلة المدى 5– 10 سنوات

تركز هذه المرحلة على ترسيخ الاستقرار المستدام من خلال تعزيز دولة القانون، واستكمال إصلاح القطاع الأمني، وترسيخ قيم المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، وتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق، وتُعد هذه المرحلة مرحلة ترسيخ مخرجات المصالحة وضمان استدامتها، إذ إن نجاح المصالحة لا يقاس بوقف النزاع فحسب، وإنما بقدرة الدولة والمجتمع على منع عودة مسبباته مستقبلاً، ولذلك فإن بناء مؤسسات قوية، وتعزيز الانتماء الوطني، وتحقيق العدالة التنموية، تمثل جميعها ضمانات استراتيجية لتحويل المصالحة إلى استقرار دائم وتنمية شاملة[2].

إن المصالحة الوطنية في ليبيا ليست مجرد مسار سياسي، بل هي مشروع إعادة تأسيس الدولة الليبية الحديثة، كما أن نجاحها يعتمد على التكامل بين أربعة محاور رئيسية: القانوني، السياسي، الأمني، والاقتصادي، كما أن أهم تحدٍ أمام ليبيا ليس غياب الحلول، بل غياب الآلية الموحدة للتنفيذ، وهو ما يجعل خريطة الطريق المقترحة في هذا البحث محاولة لتحويل المصالحة من خطاب نظري إلى برنامج عملي متدرج.

(1) Lederach, John Paul. Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1997, p.p.73-81.
(2) United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), p.p 11-12.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

خاتمة

إن المصالحة الوطنية في ليبيا ليست خياراً سياسياً ظرفياً، بل هي مسار استراتيجي لإعادة بناء الدولة على أسس التوافق والشرعية وسيادة القانون، وقد تبين أن تعثر هذا المسار لا يعود إلى غياب المبادرات، وإنما إلى غياب الرؤية الموحدة والإطار المؤسسي الجامع الذي يحول المصالحة إلى سياسة دولة مستدامة، كما أكدت النتائج أن الانقسام السياسي، وضعف العدالة الانتقالية، وتعدد مراكز القوة المسلحة، وتآكل الثقة المجتمعية، تمثل العوامل الأكثر تأثيراً في تعطيل بناء التوافق الوطني، وفي المقابل فإن أي نجاح للمصالحة يظل مرهوناً بمدى القدرة على دمج الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ضمن مشروع وطني متكامل، ويخلص البحث إلى أن المصالحة الوطنية تمثل المدخل الحقيقي لإعادة إنتاج الدولة الليبية الحديثة، من خلال تحويل التوافق السياسي إلى مؤسسات فاعلة، والتنمية إلى أداة استقرار، والعدالة إلى ضمانة للسلم الاجتماعي، وعليه فإن مستقبل ليبيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى نجاح هذا المشروع في الانتقال من الخطاب إلى التطبيق، ومن المبادرات المتفرقة إلى رؤية وطنية شاملة قابلة للاستدامة.

النتائج

بناء على ما تقدم من رصد وصفي وتحليل هيكلي لمسارات الأزمة الليبية، يخلص هذا البحث إلى أن معضلة المصالحة الوطنية لا تكمن في غياب التوافقات المبدئية، بل في افتقارها إلى أطر "المأسسة" والبرمجة الزمنية التشغيلية؛ وتأسيسا على الطروحات النظرية والتحليلات الواقعية التي طرحت في سياق متن هذا البحث، يمكن إجمال أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

1. عضوية الارتباط بين المصالحة وبناء الدولة: فقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسة بأن استعادة الشرعية الدستورية وسيادة القانون مشروطة بنيويا بتجاوز صيغ التسويات السياسية النخبوية المؤقتة، وتحويل المصالحة إلى مشروع مؤسسي شامل ومستدام.
2. هيكلية التحديات وعمقها: حيث كشفت النتائج أن المعوقات الأمنية (المتعلقة بانتشار السلاح وغياب التوحيد المؤسسي للأجهزة العسكرية والأمنية) تمثل العبء الأكبر الذي يهدد استدامة أي توافق، ويليه مباشرة الانقسام المؤسسي والتشريعي.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

3. ضرورة التكامل بين المسارات: فقد بينت الدراسة أن فصم المسار السياسي عن المسارين الدستوري والاقتصادي ينتج استقرارا هشا، إذ لا يمكن هندسة سلم اجتماعي دائم دون مظلة قانونية جامعة وآليات تنموية مكانية تعيد بناء الثقة البينية.
4. جدوى الهندسة الزمنية (القيمة المضافة): حيث أكدت الدراسة أن الخروج من الانسداد الراهن يتطلب الانتقال إلى "المقاربة التدريجية"، وذلك عبر تسييل مسارات المصالحة ضمن خارطة طريق زمنية مبرمجة تشغيليا على فترات (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل)، تضمن تحويل التوافقات إلى استقرار بنيوي مستدام يفضي إلى التنمية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات البحثية والعملية التي تهدف إلى تعزيز الفهم الأكاديمي ودعم صناعة القرار الوطني، وذلك وفق الآتي:

1. الإسراع في إنشاء هيئة وطنية عليا للمصالحة تتمتع بالاستقلالية وتجمع مختلف الفاعلين السياسيين والمجتمعيين.
2. إصدار قانون شامل للعدالة الانتقالية يضمن كشف الحقيقة وجبر الضرر والمساءلة وعدم التكرار.
3. توحيد المؤسسات السيادية والأمنية كشرط أساسي لضمان نجاح أي عملية مصالحة وطنية.
4. اعتماد خطة تنموية تقلص الفوارق بين المناطق وتعالج أسباب التوتر الاجتماعي والاقتصادي.
5. تعزيز المصالحات المحلية ودعم برامج بناء الثقة المجتمعية، خاصة عبر إشراك الشباب والإعلام والقيادات الاجتماعية
6. اعتماد مقاربة المصالحة القائمة على الحقوق والعدالة الانتقالية الشاملة بدل التسويات السياسية النخبوية.
7. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة وشاملة لضحايا النزاع والمفقودين والانتهاكات.
8. إدماج ثقافة المصالحة الوطنية والمواطنة في المناهج التعليمية والإعلام والبرامج الثقافية.
9. إطلاق برنامج وطني للمصالحة الاقتصادية والتنمية المتوازنة بين المناطق لخفض الفوارق التنموية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المراجع

أولاً: المراجع العربية

عادل إبراهيم الكماشي. "المصالحة الوطنية في ليبيا: الواقع والمأمول." *مجلة علوم التربية*، مجلد 9، عدد 3، 2024.

أحمد محمد التواتي. "المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات الاجتماعية وآفاق بناء السلام." *مجلة دراسات الإنسان والمجتمع*، جامعة مصراتة، المجلد 12، العدد 2، 2023.

بدرية صالح عبد الله. "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا." *مجلة العلوم القانونية والسياسية*،2022.

بقاص خالد. "العدالة الانتقالية ومسألة إنهاء العنف والصراع في ليبيا." *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 13، العدد 2، 2022.

حسن أحمد الطيب بن طاهر. "التنمية المكانية للاستثمار الصناعي في ليبيا: الواقع والمتوقع." *مجلة الجامعي*، المجلد 22، العدد 2، 2015.

محمد عبدالحفيظ الشيخ. "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة." *المستقبل العربي*، السنة 37، العدد 432، فبراير 2015.

محمد عبد الكريم المزوغي. "الإطار التشريعي والمؤسسي للعدالة الانتقالية في ليبيا: التحديات والآفاق." *مجلة الدراسات القانونية*، جامعة بنغازي، العدد 12، 2022.

محمد علي سليم. "المصالحة الوطنية وأثرها في تعزيز السلم الأهلي في ليبيا." *المؤتمر العلمي لكلية الاقتصاد الخمس*، 2025.

مصطفى عمر التير. "ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط." في *التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير* .بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

عمر أمبارك. "الإطار التشريعي والمؤسسي للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا." *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع*، المجلد 5، العدد 2، 2024.

زردومي علاء الدين. "مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا: دراسة في الآليات والتحديات." *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 16، فبراير 2016.

عبد الرزاق العرادي. "إصلاح القطاع الأمني في ليبيا: التحديات والفرص ".*مجلة العلوم السياسية*، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، العدد 11، 2022.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Chatham House. Libya’s Reconciliation Challenge. London: Chatham House, 2022.

International Center for Transitional Justice (ICTJ). Transitional Justice and Reconciliation in Libya. New York: ICTJ, 2022.

International Center for Transitional Justice (ICTJ). Addressing Libya’s Legacy of Conflict. New York: ICTJ, 2024.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Lederach, John Paul. Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1997.

United Nations. Guidance Note of the Secretary-General: United Nations Approach to Transitional Justice. New York: United Nations, 2010.

United Nations. Sustaining Peace and the 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations, 2023.

United Nations Development Programme (UNDP). National Reconciliation in Libya: Baseline Survey. Tripoli: UNDP Libya, 2024.

United Nations Development Programme (UNDP). Annual Report 2024. Tripoli: UNDP Libya, 2025.

United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). Libya's Political Roadmap (Preparatory Phase Roadmap). United Nations, 2020.

United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). Inclusive Democratic Process and National Reconciliation. Tripoli: UNSMIL, 2024.

United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). Political Process and National Reconciliation in Libya. Tripoli: UNSMIL, 2024.

World Bank. Libya Economic Monitor. Washington, D.C.: World Bank, 2024.

Carnegie Middle East Center. National Reconciliation and State Building in Libya. Beirut: Carnegie, 2024.

Youssef Swani. "Justice, Reconciliation and State-Building in Post-Gaddafi Libya." Contemporary Arab Affairs, 2022.

ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). Reports on Libya and post-conflict reconstruction.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)